

## باب الإقرار بمشارك في الميراث

إذا أقرَّ كلُّ الورثة، وهم مكلفون، ولو أنهم بنتٌ، أو ليسوا أهلاً  
للشهادة، بمشارك، أو مسقط، كأخٍ أقرَّ بابنٍ للميت ولو من أمته،  
فصدَّق، أو كان صغيراً أو مجنوناً، ثبتَ نسبه إن كان مجهولاً، ولو مع  
منكرٍ لا يرثُ لمانع، وإرثه، إن لم يقم به مانع.  
ويعتبرُ إقرارُ زوج ومولى إن ورثا.

## باب الإقرار بمشارك في الميراث

شرح منصور

أي: بيان العمل فيما إذا أقرَّ بعضُ الورثة. وأمَّا إقرارُ الجميع، فلا يحتاجُ لعملٍ  
سوى ما تقدم. (إذا أقرَّ كلُّ الورثة وهم) أي: المقرون (مكلفون) لأنَّ إقرارَ غيرِ  
المكلف لا يعولُّ عليه، (ولو أنهم) أي: المنحصر فيهم/ الإرث، (بنتٌ) لإرثها  
بفرضِ ردِّ، (أو) كانوا (ليسوا أهلاً للشهادة بـ) وارث (مشارك) لمن أقرَّ في  
الميراث، كابنٍ للميت يُقرُّ بابنٍ آخر، (أو) أن يقرَّ بوارث (مسقط) له (كأخ)  
للميت (أقرَّ بابنٍ للميت، ولو) كان الابنُ المقرُّ به (من أمته) أي: الميت. نصًّا،  
(فصدَّق) مُقرُّ به مكلف مقرأ، (أو كان) المقرُّ به (صغيراً أو مجنوناً) ولم (١)  
يصدقه، (ثبتَ نسبه إن كان) نسبُ المقرُّ به (مجهولاً) وأمکن كونه من الميت،  
ولم يَنازع المقرُّ في نسبِ المقرُّ به، فإن نوزع فيه، فليس إلحاقه بأحدهما أولى من  
الآخر، (ولو مع منكرٍ لا يرث) من الميت؛ (لمانع) قام به من نحو رُق أو قتل،  
(و) يثبتُ أيضاً (إرثه) من الميت (إن لم يقم به) أي: المقرُّ به (مانع) من نحو  
رُق (٢) لأنَّ الوارثَ يقومُ مقامَ الميت في ميراثه، والديون التي له وعليه، ودعاويه،  
وبيناته، والأيمان التي له وعليه، فكذا في النسب.

(ويعتبرُ إقرارُ زوج ومولى إن ورثا) كما لو مات عن بنتٍ ومولى وزوج،

(١) في (س) و (م): «ولو لم».

(٢-٢) ليست في (س).

وإن لم تكن إلا زوجةً أو زوجٌ، فأقرَّ بولدٍ للميتٍ من غيره،  
فصدَّقه نائبُ إمام، ثبتَ نسبه.

وإن أقرَّ به بعضُ الورثة، فشهد عدلانٍ منهم أو من غيرهم، أنه  
ولدُ الميت، أو أقرَّ به، أو ولد على فراشه، ثبتَ نسبه وإرثه. وإلا ثبتَ  
نسبه من مُقرِّ وارثٍ فقط.

فلو كان المُقرُّ به أختاً للمُقرِّ، ومات عنه، أو عنه وعن بني عمِّ،  
ورثه المُقرُّ به.

شرح منصور

فأقرتِ البنتُ بأخ لها، فيعتبرُ إقرارُ الزوج والمولى به، ليثبتَ نسبه؛ لأنَّهما من  
جملةِ الورثة.

(وإن لم تكن) أي: يوجد من ورثةِ ميتٍ (إلا زوجةً أو زوجٌ، فأقرَّ بولدٍ  
للميتٍ من غيره فصدَّقه) إمامٌ أو (نائبُ إمام، ثبتَ نسبه) لأنَّ ما فضلَ عن  
الزوج أو الزوجة، لبيتِ المال، وهو المتولي لأمره، فقامَ مقامَ الوارثِ معه لو  
كان.

(وإن أقرَّ به) أي: الوارثِ المشاركِ أو المسقطِ للمقر (بعضُ الورثة) وأنكره  
الباقون، (فشهدَ عدلانٍ منهم) أي: الورثة، (أو) شهدَ عدلانٍ (من غيرهم أنه)  
أي: المقر به (ولدُ الميت، أو) شهدا أنَّ الميتَ (أقرَّ به، أو) شهدا أنه، أي: المقر  
به (ولد على فراشه) أي: الميت، (ثبتَ نسبه وإرثه) لشهادةِ العدلين به، ولا  
تهمه فيهما، أشبه سائرَ الحقوق، (وإلا) يشهد به عدلانٍ مع إقرارِ بعضِ الورثة  
به، (ثبتَ نسبه) أي: المقر به، (من مقر وارثٍ فقط) أي: دونَ الميتِ وبقيةِ  
الورثة؛ لأنَّ النسبَ حقٌّ أقرَّ به الوارثُ على نفسه، فلزمه كسائرِ الحقوقِ.

(فلو كان المُقرُّ به أختاً للمُقرِّ، ومات) المقر (عنه) وحده، (أو) مات المقر  
(عنه وعن بني عمِّ، ورثه المُقرُّ به) لأنَّ بني العمِّ محجوبون بالأخ.

وعنه وعن أخٍ منكرٍ، فأرثته بينهما.  
ويثبت نسبه، تبعاً، من ولدٍ مُقرٍّ، منكرٍ له، فثبتت العمومةُ.  
وإن صدَّق بعضُ الورثة، إذا بلغ وعقل، ثبت نسبه.  
فلو مات، وله وارثٌ غير المُقرِّ، اعتُبرَ تصديقه، وإلا فلا.  
ومتى لم يثبت نسبه، أخذَ الفاضلُ بيد المُقرِّ .....

شرح منصور

(و) إن مات المقر (عنه) أي: عن المقرِّ به، (وعن أخٍ) له (منكرٍ، فأرثته)  
أي: المقر، (بينهما) أي: المنكر والمقر به بالسوية؛ لاستوائيهما في القرب.  
(ويثبت نسبه) أي: المقرِّ به (تبعاً من ولدٍ مُقرٍّ منكرٍ) أي: الولد (له)  
/أي: للمقرِّ به (فثبتت العمومة) لأنها لازم بثبوت أخوة أبيه.

٤١٧/٢

(وإن صدَّق بعضُ الورثة) وكان صغيراً أو مجنوناً حال إقرار (مكلفٍ)  
رشيدٍ، (إذا بلغ وعقل) على إقرار (١) المكلفِ قبلُ، (ثبت نسبه) لاتفاق جميع  
الورثة عليه إذن، وإن مات غيرُ مكلفٍ قبل تكليفه، ولم يبق غيرُ مقرٍّ (٢) مكلفٍ،  
ثبت نسبُ مقرِّ به؛ لأنَّ المقرَّ صارَ جميع الورثة. وكذا لو كان الوارثُ ابنين،  
فاقرَّ أحدهما بوارثٍ، وأنكرَ الآخرُ، ثم مات المنكرُ فورثه المقر، ثبت نسبُ المقرِّ  
به؛ لأنَّ المقرَّ (٣) صارَ جميع الورثة، أشبه ما لو أقرَّ به ابتداءً بعد موت أخيه.

(فلو مات) المقرُّ به (وله وارثٌ غير المُقرِّ، اعتُبرَ تصديقه) للمقر حتى  
يرث منه؛ لأنَّ المقرَّ إنما يعتبرُ إقراره على نفسه، (وإلا) يصدقه وارثُ، (فلا)  
يرث منه.

(ومتى لم يثبت نسبه) أي: المقرِّ به من ميتٍ؛ بأن أقرَّ به بعضُ الورثة، ولم يشهد  
بنسبه عدلان، (أخذ) المقرُّ به (الفاضلُ بيد المُقرِّ) عن نصيبه على مقتضى إقراره،

(١-١) ليست في (م).

(٢) ليست في (م).

(٣) بعدما في (م): «به».

إن فضلَ شيءٍ، أو كَلَهُ إن سَقَطَ به.

فإذا أقرَّ أحدُ ابنيهِ بأخ، فله ثلثُ ما بيده، وبأختِ فُخْمُسُهُ.

وابنُ ابنِ باينٍ، فكلُّ ما بيده.

ومن خَلَفَ أخاً من أبٍ، وأخاً من أمٍّ، فأقرَّ بأخ لأبوين، ثبتَ

نسبُهُ، وأخذَ ما بيدِ ذي الأب.

وإن أقرَّ به الأخُ للأبِ وحده، أخذَ ما بيده، ولم يثبتَ نسبُهُ.

شرح منصور

(إن فَضَلَ بيده (شيءٍ) عن نصيبه، (أو) أخذَ ما بيده (كله إن سقطَ) المُقرُّ

(به) أي: المقر؛ لإقراره أنه له، فلزمه دفعه إليه.

(فإذا أقرَّ أحدُ ابنيهِ) أي: الميتِ (بأخٍ) لهما، (فله) أي: للمقرِّ به (ثلثُ ما

بيده) أي: المقرِّ؛ لتضمنِ إقراره أنه لا يستحقُّ أكثرَ من ثلثِ التركة، وفي يده

نصفُها، فيفضلُ بيده سدسٌ للمقرِّ به. (و) إن أقرَّ أحدُ الابنين (بأختٍ، ف) لهما

(خُمُسُهُ) أي: ما بيدِ المقرِّ؛ لأنه لا يدعي أكثرَ من خمسي المالِ، وذلك أربعةُ

أخماسِ النصفِ الذي بيده، يفضلُ بيده خمسٌ، فلزمه دفعه إليها.

(و) إن أقرَّ (ابنُ ابنِ) الميتِ (باينٍ) له، (ف) له (كلُّ ما بيده) أي: المقرِّ؛

لأنه أقرَّ بانحجابه عن الإرثِ.

(ومن خَلَفَ أخاً من أبٍ، وأخاً من أمٍّ، فأقرَّ بأخٍ لأبوين، ثبتَ نسبُهُ)

لإقرارِ الورثةِ كلِّهم به، (وأخذَ) المقرُّ به (ما بيدِ ذي الأب) كله؛ لحجبه به،

بخلافِ الأخِ لأم.

١) (وإن أقرَّ به الأخُ للأبِ وحده، أخذَ) (٢) المقرُّ به (٣) (ما بيده) لما تقدَّم

(ولم يثبتَ نسبُهُ) أي: (٤) المقرُّ به (٢) من الميتِ؛ لأنه لم يقر به كل الورثة، ولا

شهدَ به عدلان<sup>(١)</sup>.

(١-١) ليست في (س).

(٢-٢) ليست في الأصل.

وإن أقرَّ به الأخ من الأمِّ وحده أو بأخٍ سواه، فلا شيء له.  
والعملُ بضربِ مسألة الإقرارِ في مسألة الإنكارِ، وتُراعى  
الموافقة، ويُدفعُ لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرارِ في الإنكارِ، ولمُنكِرِ  
سهمه من مسألة الإنكارِ في الإقرارِ، ولمُقرِّ به ما فضل.  
فلو أقرَّ أحدُ ابْنين بأخوين، فصدَّقه أخوه في أحدهما، ثبتَ نسبُه،  
فصاروا ثلاثة. تُضربُ مسألة الإقرارِ في .....

شرح منصور

(وإن أقرَّ به الأخ من الأمِّ وحده، أو أقرَّ (بأخٍ سواه، فلا شيء له) أي:  
المُقرُّ به؛ لأنَّه لا فضلَ بيده، بخلاف ما لو أقرَّ بأخوين لأمِّ، فإنَّه يدفعُ إليهما  
ثلث<sup>(١)</sup> ما بيده؛ لإقراره بأنَّه لا يستحقُّ إلا التسع، فيبقى بيده نصفُ التسع،  
وهو ثلثُ السدسِ الذي بيده.

(و) طريقُ (العملِ) في مسائلِ هذا الباب كُله (بضربِ مسألة الإقرارِ في  
مسألة الإنكارِ) إن تباينت، (وتُراعى الموافقة) إن كانت، فتزد إحدى المسألتين  
إلى وفقها، وتضربه في الأخرى. وإن تداخلتا، اكتفيتَ بالكبرى، أو تماثلتا،  
اكتفيتَ بإحدهما؛ لأنَّ القصدَ أن تخرج المسألتان من عددٍ واحد، (ويُدفعُ)  
(لمُقرِّ سهمه من مسألة الإقرارِ) مضروباً (في) مسألة (الإنكارِ) أو وفقها،  
(و) يدفع (لمُنكِرِ سهمه من مسألة الإنكارِ) مضروباً (في) مسألة (الإقرارِ) أو  
وفقها، وتجمع ما حصلَ للمقرِّ والمنكِر من الجامعة، (و) يُدفعُ (لمُقرِّ به ما  
فضل) من الجامعة.

(فلو أقرَّ أحدُ ابْنين بأخوين، فصدَّقه أخوه في أحدهما، ثبتَ نسبُه) أي:  
المتفق عليه؛ لإقرارِ جميع الورثة به، (فصاروا ثلاثة) ومسألة الإقرارِ من أربعة،  
والإنكارِ من ثلاثة، وهما متبايتان. ف(تُضربُ مسألة الإقرارِ في) مسألة

(١) في الأصل «ثلاثي»، «وانظر المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٤٨/١٨.

الإنكار، تكونُ اثني عشر، للمنكرِ سهم من الإنكارِ في الإقرارِ أربعة،  
وللمقرِّ سهم من الإقرارِ في الإنكارِ ثلاثة، وللمتفقِ عليه، إن صدَّق  
المقرِّ مثلُ سهمه، وإن أنكره مثلُ سهم المنكرِ، ولمختلفِ فيه ما  
فضل، وهو سهمانِ حالَ التصديقِ، وسهم حالَ الإنكارِ.

ومن خَلَفَ ابناً، فأقرَّ بأخوينِ بكلامٍ متصلٍ، ثبتَ نسبُهُما ولو  
اختلفا.

وبأحدهما بعد الآخر، ثبتَ نسبُهُما إن كانا توأمينِ. وإلا لم  
يُثبتَ .....

(الإنكار، تكون اثني عشر، للمنكرِ سهم من) مسألة (الإنكار) وتضريه  
(في) مسألة (الإقرار) وذلك (أربعة، وللمقرِّ سهم من) مسألة (الإقرار)  
يضرب (في) مسألة (الإنكارِ ثلاثة، وللمتفقِ عليه إن صدَّق<sup>(١)</sup> المقرِّ مثلُ  
سهمه) ثلاثة من اثني عشر، (وإن أنكره) فله (مثلُ سهم المنكرِ) أربعة من  
اثني عشر، (ولمختلفِ فيه ما فضل) من الاثني عشر، (وهو سهمان حال  
التصديق) من الثالث، (وسهم حالَ الإنكار) منه.

(ومن خَلَفَ ابناً، فأقرَّ بأخوينِ) له، (بكلامٍ متصلٍ) بأن قال: هذان  
أخوأي، أو هذا أخي وهذا أخي، ولم يسكت بينهما ونحوه، (ثبتَ نسبُهُما  
ولو اختلفا) أي: المقر بهما، بكلامٍ متصلٍ؛ لأنَّ نسبَهُما ثبتَ بإقرارِ مَنْ هو  
كلُّ الورثةِ قبلهما.

(و) إن أقرَّ (بأحدهما) أي: الأخوين (بعد الآخر، ثبتَ نسبُهُما إن كانا  
توأمينِ) ولا يلتفتُ لإنكارِ المنكرِ منهما، سواءً تجاحداً معاً، أو جحد أحدهما  
صاحبه؛ للعلمِ بكذبهما، فأنَّهُما لا يفترقان. (وإلا) يكونا توأمينِ، (لم يثبتَ

(١) في الأصل: «صدقه». وانظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٤٩/١٨.

نسبُ الثاني حتى يُصدَّقَ الأولُ، وله نصفُ ما بيد المُقرِّ، وللثاني ثلثُ ما بقي.

وإن أقرَّ بعضُ ورثةِ بزوجةٍ للميت، فلها ما فضلَ بيده عن حصَّتهِ. فلو ماتَ المنكرُ، فأقرَّ ابنُه بها، كملَ إرثُها.

وإن ماتَ قبلَ إنكارِهِ، ثبتَ إرثُها.

وإن قالَ مكلفٌ: ماتَ أبي، وأنتَ أخي. أو: ماتَ أبونا، ونحنُ أبناءُه. فقال: هو أبي، ولستَ أخي، لم يُقبلَ إنكارُه.

شرح منصور

نسبُ الثاني) أي: المقر به ثانياً، (حتى يُصدَّقَ) على ذلك (الأولُ) أي: المقر به أولاً؛ لصيرورته من الورثة، (وله) أي: الأول مع إنكار الثاني (نصفُ ما بيد المُقرِّ) من تركة أبيه، (وللثاني) أي: المقر به ثانياً، (ثلثُ ما بقي) بيده المقر؛ لأنَّه الفضلُ؛ لأنَّه يقولُ: نحنُ ثلاثةُ أولاد. وإن كذبَ الثاني بالأول، وصدقَ الأولَ بالثاني، ثبتَ نسبُ الثلاثة.

(وإن أقرَّ بعضُ ورثةٍ) ميتٍ (بزوجةٍ للميت، فلها) أي: الزوجة من التركة (ما فضلَ بيده) أي: المقر (عن حصَّته) فمَن ماتَ عن ابنين، فأقرَّ أحدهما بزوجةٍ للميت، دفعَ إليها ثمنَ ما بيده. (فلو ماتَ) الابنُ (المنكرُ) للزوجة، (فأقرَّ ابنُه) أي: المنكر (بها) أي: الزوجة، (كملَ إرثُها) أي: الزوجة؛ لاعتزافه بظلم أبيه لها بإنكاره.

(وإن) أقرَّ بها أحدُ الابنين، و (مات) الابنُ الآخر قبلَ إقراره و (قبلَ إنكاره، ثبتَ إرثُها) ولو أنكرها ورثةُ هذا الابن الميت؛ لأنَّه لا منكرَ لها من ورثة زوجها.

(وإن قالَ مكلفٌ) لمكلفٍ: (ماتَ أبي، وأنتَ أخي، أو) كانوا أكثرَ من واحد، فقالوا لمكلفٍ: (ماتَ أبونا ونحنُ أبناءُه، فقال) مقولٌ له: (هو) أي: الميت (أبي، ولستَ أخي) أو قالَ لجماعة: هو أبي، ولستم أخوتي، (لم يُقبلَ إنكارُه)

و: مات أبوك، وأنا أخوك، قال: ...لست أخي، فالكل للمقر به.  
و: ماتت زوجتي، وأنت أخوها. قال: لست بزوجه، قبل إنكاره.

### فصل

إذا أقر في مسألة عول بمن يزيله، كزوج وأختين أقرت إحداهما  
بأخ، فاضرب مسألة .....

شرح منصور

لأن القائل أولاً نسب الميت إليه بأنه أبوه، وأقر بمشاركة المقر له في ميراثه بطريق الأخوة، فلما أنكر أخوته، لم يثبت إقراره به، ودعواه أنه أبوه دونه غير مقبولة، كما لو ادعى ذلك قبل الإقرار.

(و) إن قال مكلف لآخر: (مات أبوك، وأنا أخوك) ف(قال) مقول<sup>(١)</sup> له: (لست أخي، فالكل) أي: كل خلف الميت (للمقر به) لأنه بدأ بالإقرار بأن هذا الميت أبوه، فثبت الإرث له، ثم ادعى مشاركته بعد ثبوت الأبوة للأول، فلا يقبل بمجردا.

(و) لو قال مكلف لآخر: (ماتت زوجتي، وأنت أخوها) ف (قال) مقول<sup>(١)</sup> له ذلك<sup>(٢)</sup>: هي أختي، و (لست) أنت (بزوجه، قبل إنكاره) أي: الأخ، زوجية المقر بها؛ لأن من شرطها الإشهاد، فلا يكاد يخفى، ويمكن إقامة البينة عليها.

(إذا أقر) وارث (في مسألة عول بمن يزيله) أي: بوارث (يزيله) أي: العول (كزوج وأختين) لغير أم، فالمسألة من ستة، وتعول إلى سبعة، للزوج ثلاثة، ولكل من الأختين سهمان، (أقرت إحداهما) أي: الأختين (بأخ) مساو لهما، فيعصبهما، ويزول العول، وتصح مسألة الإقرار من ثمانية، للزوج أربعة، وللأخ سهمان، ولكل أخت سهم، والمسألان متباينتان، (فاضرب مسألة

(١) في (س): «مقر».

(٢) ليست في (س) و (م).

الإقرار في الإنكار، ستة وخمسين، واعمل على ما ذكر، للزوج أربعة وعشرون، وللمنكرة ستة عشر، وللمقررة سبعة، وللأخ تسعة. فإن صدقها الزوج، فهو يدعي أربعة، والأخ يدعي أربعة عشر. فاقسم التسعة على مدعاها، للزوج سهمان، وللأخ سبعة.

شرح منصور

الإقرار ثمانية (في مسألة الإنكار) سبعة، تبلغ (ستة وخمسين، واعمل) في القسمة (على ما ذكر) بأن تضرب ما للمنكر من الإنكار في الإقرار، وما للمقر من مسألة الإقرار في مسألة الإنكار، ف (للزوج) من الإنكار ثلاثة في مسألة الإقرار ثمانية، (أربعة وعشرون وللمنكرة) سهمان من سبعة في ثمانية (ستة عشر، وللمقررة) سهم من الإقرار يضرب في مسألة الإنكار (سبعة، وللأخ) المقر به، الباقي، وهو (تسعة).

٤١٩/٢

(فإن صدقها) أي: المقررة (الزوج، فهو يدعي أربعة) تنمة النصف على ما بيده وهو الأربعة والعشرون، (والأخ يدعي أربعة عشر) مثلي ما للأخت المقررة، (فاقسم التسعة) الفاضلة بيد المقر به<sup>(١)</sup> (على مدعاها) أي: الزوج والأخ، وهو ثمانية عشر، والتسعة نصفها، فلكل منهما نصف مدعاها، ف(للزوج سهمان) من التسعة؛ لأن مدعاها أربعة، (وللأخ) منها (سبعة) لأن مدعاها أربعة عشر، فإن أقرت الأختان بالأخ، وكذبها الزوج، دفع إلى كل منهما سبعة، وللأخ أربعة عشر، يبقى أربعة مقرون بها للزوج، وهو ينكرها، وفيها ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقر بيد<sup>(١)</sup> من هي بيده؛ لبطلان الإقرار بإنكار المقر له. الثاني: يُعطى للزوج نصفها، وللأختين نصفها؛ لأنها لا تخرج عنهم ولا شيء منها للأخ؛ لأنه لا يحتمل أن يكون له فيها شيء.

(١) ليست في (س).

فإن كان معهم أختانٍ لأمٍّ، ضربتَ وفقَ مسألةِ الإقرارِ في مسألةِ الإنكارِ، اثنتينِ وسبعينَ، للزوجِ ثلاثةً من الإنكارِ في وفقِ الإقرارِ، أربعةً وعشرينَ، ولولدي الأمِّ ستةَ عشرَ، وللمنكرةٍ مثله، وللمقررةِ ثلاثةً. يبقى معها ثلاثةَ عشرَ، للأخِ منها ستةٌ. يبقى سبعةٌ لا يدعيها أحدٌ. ففي هذه المسألةِ وشبهها، تُقرُّ بيدَ مَنْ أقرَّ.

الثالث: تؤخذُ لبيتِ المالِ؛ لأنَّه مالٌ لم يثبتْ له مالك. والأوَّلُ هو مقتضى كلامه في المسألةِ بعدها.

(فإن كان معهم) أي: الأختينِ لغيرِ أمٍّ والزوجِ، (أختانِ لأمٍّ) وأقرتُ إحدى الأختينِ لغيرِ أمٍّ بأخٍ مساوٍ لها، فمسألةُ الإنكارِ من تسعةٍ، للزوجِ ثلاثةً، وللأختينِ لأمٍّ سهمانِ، وللأختينِ لغيرها أربعةً. ومسألةُ الإقرارِ أصلها من ستة، وتصحُّ من أربعةٍ وعشرينَ، وبينهما موافقةٌ بالأثلاثِ، فإذا أردتَ العملَ، (ضربتَ وفقَ مسألةِ الإقرارِ) وهو ثلثها ثمانية، (في مسألةِ الإنكارِ) تسعة، تبلغُ (اثنتينِ وسبعينَ) وكذا لو ضربتَ ثلثَ التسعةِ ثلاثةً في أربعةٍ وعشرينَ، فـ (للزوجِ ثلاثةً من) مسألةِ (الإنكارِ) مضروبةً (في وفقِ) مسألةِ (الإقرارِ) وهو ثمانية، تبلغُ (أربعةً وعشرينَ، ولولدي الأمِّ) سهمانِ من مسألةِ الإنكارِ، في وفقِ مسألةِ الإقرارِ ثمانية، تبلغُ (ستةَ عشرَ). وللمنكرةٍ) من الأختينِ لغيرِ أمٍّ (مثله) أي: ستةَ عشرَ من ضربِ اثنتينِ في ثمانية، (وللمقررةِ) بالأخِ منهما (ثلاثةً) لأنَّ لها سهماً من الإقرارِ في وفقِ الإنكارِ، وهو ثلاثة، (فيبقى معها) أي: المقررةُ (ثلاثةَ عشرَ، للأخِ منها) أي: الثلاثةَ عشرَ، (ستةً) مثلاً ما للمقررةِ به، (يبقى) بيدها (سبعةٌ لا يدعيها أحدٌ، ففي هذه المسألةِ وشبهها) مما يبقى فيه بيدَ المقرِّ ما لا يدعيه أحدٌ، (تُقرُّ بيدَ مَنْ أقرَّ) لبطانِ إقرارِهِ بإنكارِ المقرِّ له. هذا إن أكذبَ الزوجَ المقررة.

فإن صدق الزوج، فهو يدعى اثني عشر، والأخ يدعى ستة،  
يكونان ثمانية عشر، فاضربها في المسألة؛ لأن الثلاثة عشر لا تنقسم  
عليها، ولا توافقها، ثم من له شيء من اثنين وسبعين، مضروب في  
ثمانية عشر، ومن له شيء من ثمانية عشر، مضروب في ثلاثة عشر.  
وعلى هذا، يُعمل كل ما ورد.

شرح منصور

(فإن صدق الزوج) المقررة على إقرارها بالأخ، (فهو يدعى اثني عشر)  
مضافة إلى الأربعة والعشرين؛ ليكمل له تمام نصف الاثنين والسبعين، (والأخ  
يدعى ستة) مثلي أخته، وفي كلامه في «شرحه» (١) هنا نظراً. (يكونان) أي:  
مدعى الزوج، ومدعى الأخ، (ثمانية عشر، فاضربها) أي: الثمانية عشر، (في  
المسألة) أي: الاثنين والسبعين؛ (لأن الثلاثة عشر) الباقية بيد المقررة (لا  
تنقسم عليها) أي: الثمانية عشر، (ولا توافقها) وحاصل ضرب ثمانية عشر  
في اثنين وسبعين ألفاً ومئتين وستة وتسعين، (ثم من له شيء من اثنين  
وسبعين) فهو (مضروب في ثمانية عشر، ومن له شيء من ثمانية عشر) فهو  
(مضروب في ثلاثة عشر، وعلى هذا يُعمل كل ما ورد) فلزوج من المسألة  
أربعة وعشرون في ثمانية عشر بأربع مئة واثنين وثلاثين، وله من الثمانية عشر  
اثنا عشر في ثلاثة عشر بمئة وستة وخمسين، يجتمع له خمس مئة وثمانية  
وثمانون. وللأختين لأم ستة عشر من المسألة/ في ثمانية عشر بمئتين وثمانية  
وثمانين وللمنكرة كذلك وللمقررة من المسألة ثلاثة في ثمانية عشر بأربعة  
وخمسين. وللأخ من الثمانية عشر ستة في ثلاثة عشر بثمانية وسبعين، وتتفق  
السُّهَامُ بالسدس، فرد المسألة إلى سدسها مئتين وستة عشر، وكل نصيب إلى  
سدسيه.

٤٢٠/٢

(١) معونة أولي النهى ٧٠٤/٦.